

## تحرك عاجل

### امرأتان معرّضتان للسجن لفترة طويلة بتهم "الفجور"

تُحتجَز حنين حسام ومودة الأدهم، المصريتان المؤثرتان على مواقع التواصل الاجتماعي، تعسفياً منذ أن أدانتها محكمة جنايات القاهرة، في يونيو/حزيران 2021، وحكمت عليهما بالسجن لفترات طويلة، على خلفية محتوى "منافٍ للآداب"، والاتِّجار بالبشر، وتهم زائفة أخرى. ولا يزال طعن مودة الأدهم ضد الحكم الصادر بحقها قيد النظر، بينما تُعاد محاكمة حنين حسام في الوقت الحالي، بموجب ما ينص عليه القانون المصري بشأن الأشخاص المُدانين غيابياً. ويجب الإفراج عن المرأتين على الفور، إذ تُعاقبان لمجرد ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر: @AlsisOfficial

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

تقضي حنين حسام (23 عامًا) ومودة الأدهم (21 عامًا)، المصريتان المؤثرتان على مواقع التواصل الاجتماعي، أحكامًا جائرة بالسجن لفترات طويلة، بعد إدانتها أمام محكمة جنايات القاهرة في يونيو/حزيران 2021، لاتهامهما بتحريض الفتيات على نشر محتوى "منافٍ للآداب" عبر وسائل التواصل

الاجتماعي لجنى الأموال، والاستغلال التجاري، والاتجار بالبشر، وتهم أخرى. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن المرأتين تُعاقبان، بسبب طريقة رقصهما، وحديثهما، وملابسهما في مقاطع الفيديو، وكذلك بسبب محاولتهما "التأثير" على الناس عبر الإنترنت؛ في ظل قمع السلطات لحرية المرأة في التعبير ومحاولتها فرض الرقابة على سلوك النساء على الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، إطلعت المنظمة على مقاطع الفيديو، التي استندت إليها إدانتها والأحكام الصادرة ضدّها، ولم تجد أي دليل موثوق ينسب إلى المرأتين أي أفعال تصل إلى حد الاتجار بالأشخاص، كما يرد في "بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص"، أو غير ذلك من الجرائم الجنائية المُعترف بها دوليًا.

وفي أثناء النطق بالحكم، [أبدى القاضي](#) الذي ترأس المحاكمة تحيزًا وعدائيةً ضد المرأتين بوضوح، واتهمهما بإفساد أخلاق الأمة وحذر من استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لهدم القيم في مصر. ولا يزال طعن مودة الأدهم ضد الحكم بسجنها ستة أعوام قيد النظر، بينما تمثل حنين حسام، المحكوم عليها غيابيًا بالسجن لمدة عشرة أعوام، أمام المحكمة حاليًا لإعادة محاكمتها، بموجب قانون الإجراءات الجنائية المصري الذي يتيح أمام الأشخاص المُدانين غيابيًا المجال لطلب إعادة محاكمتهم. وتُساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق بشأن الحالة النفسية لحنين حسام، إذ عبّرت مرارًا عن ياسها خلال جلسات إعادة محاكمتها. وفي [20 ديسمبر/كانون الأول 2021](#)، قالت حنين حسام لرئيس هيئة المحكمة: "أنا] محطوطة في مستنقع، مستنقع أقسم بالله، بأموت وبأحيا في اليوم 100 مرة [...] لأن أنا مستقبلي هضيع". ومن المقرر انعقاد جلستها المقبلة في 22 مارس/آذار 2022. وكانت حنين حسام ومودة الأدهم تُحتجزان في سجن القناطر للنساء في وقت كتابة هذه المناشدة.

ونحنكم على إلغاء أحكام الإدانة والسجن الصادرة ضد حنين حسام ومودة الأدهم، وعلى الإفراج عنهما على الفور، إذ تُعاقبان بسبب سلوكهما على الإنترنت بذريعة "الأخلاق" و"الآداب العامة"؛ وكذلك على حماية حقوقهما في الخصوصية وحرية التعبير وعدم التمييز واستقلالية الجسد، ووضع حد للقمع الذي يُمارَس على النطاق الأوسع في مصر ضد المؤثّرات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

كثفت السلطات، منذ أبريل/نيسان 2020، حملتها القمعية ضد المؤثرين والمؤثرات على مواقع التواصل الاجتماعي، في محاولة واضحة لفرض الرقابة على أجساد النساء وسلوكهن، وتقويض قدرتهن على الحصول على الدخل بصورة مستقلة. ومنذ ذلك الحين، اعتقلت السلطات المصرية عشر مؤثرات على تطبيق "تيك توك" ولاحقتهن قضائياً، بسبب انتهاك قانون الجرائم الإلكترونية القومي، وغير ذلك من الأحكام القانونية المتعلقة بـ "الآداب العامة" و"التحريض على الفسق والفجور" التي يغلب عليها الغموض المفرط. ولدى النساء اللواتي يُحاكمن أعداد كبيرة من المُتابعات على مواقع التواصل الاجتماعي، تتراوح بين مئات الآلاف وعدة ملايين. وحُكِمَ على تسع من النساء العشرة بالسجن لفترات تراوحت بين عامين وعشرة أعوام ودفع غرامات مالية باهظة، على خلفية تهمة متعلقة بالأخلاق العامة وتهمة زائفة أخرى، وكانت لا تزال سبع منهن داخل السجن جوراً في وقت كتابة هذه المناشدة. وجاء اعتقال النساء العشرة على أثر بلاغات قَدَّم معظمها صانعو محتوى ذكور، زاعمين استيائهم من تصرفات النساء، وكذلك بعد تحقيقات أجرتها مباحث الآداب العامة التابعة لوزارة الداخلية. ووفقاً لما وُرد في ملف تحقيق الشرطة مع حنين حسام، الذي أُطلعت عليه منظمة العفو الدولية، يتمثل دور المباحث في "ملاحقة من يستخدم التطبيقات والمواقع الإلكترونية لنشر محتوى يخُص المواطنين، وخاصةً الشباب، على أعمال تُنافي العادات والتقاليد، أو ينشر الأفكار الشاذة وأعمال الفسق والفجور في المجتمع". وفي 29 أبريل/نيسان 2020، أصدرت النيابة العامة [بياناً](#) تُؤكِّد فيه "التزامها بالتصدي لمثل تلك الجرائم الخادشة للحياء، المتعدية على المبادئ العامة وقيم هذا المجتمع العريق"، مُحدِّرةً مُجدداً [في 2 مايو/أيار 2020](#)، أن مصر تحرس "حدوداً سيبرانية جديدة" [...] تُسيء قوى الشر استخدامها.

واعتقلت السلطات حنين حسام في 21 أبريل/نيسان 2020 بدايةً، ثم مودة الأدهم في 14 مايو/أيار 2020، وأحالتهما إلى المحاكمة بتهمة "الاعتداء على المبادئ والقيم الأسرية" و"التحريض على الفسق والفجور". وفي 27 يوليو/تموز 2020، أدانتها محكمة جناح القاهرة الاقتصادية وحكمت على كل منهما بالسجن لمدة عامين ودفع غرامة مالية قدرها 300 ألف جنيه مصري (حوالي 19 ألف دولار أمريكي). وبرأت محكمة استئنافية حنين حسام، في 12 يناير/كانون الثاني 2021، لعدم كفاية أدلة الإدانة وخففت الحكم ضد مودة الأدهم إلى دفع غرامة مالية فقط.

ومع ذلك، وجهت النيابة العامة تهماً منفصلة إليهما، تضمنت الاتِّجار بالبشر، وأحالتهما إلى محكمة جنائية. ووفقاً للحكم الصادر عن محكمة جنائيات القاهرة في 20 يونيو/حزيران 2021، استخدمت

المحكمة مقاطع الفيديو التي وصفتها بـ "المُحرّضة على الفجور" باعتبارها أدلة تُدينهما، وتضمنت مقطعاً لمودة الأدهم وهي "ترقص بالطريق العام مرتدية ملابس خادشة للحياء للإغواء" ومقطعاً إعلانياً لحنين حسام "للتحريض على الفسق والإغراء [...] سعيًا لتحقيق أرباح"؛ ففي الفيديو المنشور على موقع "إنستغرام" الذي أسفر عن إدانتها، شجعت حنين حسام، التي لديها أكثر من مليون متابع على تطبيق "تيك توك"، الفتيات اللواتي تتجاوز أعمارهن 18 عامًا على نشر مقاطع فيديو لهن على تطبيق "لايكي" (Likee)، الذي يُدر دخلاً بناءً على عدد المشاهدين. أما مودة الأدهم، التي لديها أكثر من ثلاثة ملايين متابع على "تيك توك"، فقد صدر الحكم بإدانتها استنادًا إلى مقاطع فيديو لها على التطبيق وهي ترقص مع طفلة في السادسة من عمرها وتسالها على سبيل المزاح إن كانت تُواعد أي فتیان. وفي المحكمة، أثار والدا الطفلة مسألة موافقتها على نشر الفيديو على الإنترنت.

وبعد حكم محكمة جنايات القاهرة في 20 يونيو/حزيران 2021، ظهرت حنين حسام في مقطع فيديو على "إنستغرام" وأعربت فيه عن صدمتها إزاء الحكم بسجنها لفترة طويلة، وناشدت رئيس الجمهورية قائلةً: "أنا عملت إيه؟ عشر سنين إزاي؟! أولاً لما جيت طلعت من الحبس [بعد تسعة أشهر من حبسها احتياطياً]، ما فتحتش بوقي وما تكلمتش، وما قولتش انظلمت، وما قولتش أنا تعبت [...] عاوزين تحبسوني تاني ليه؟" وأبدت أيضًا حيرتها حيال معاقبتها على اشتراكها في الترويج لتطبيق "لايكي" الذي يُعتبر قانونيًا في مصر. وقد اعتُقلت حنين مُجددًا في 22 يونيو/حزيران 2021، بعد إخلاء سبيلها بكفالة مالية في 2 فبراير/شباط 2021 على خلفية القضية الأولى.

ووفقًا لتحقيقات الشرطة في القضية المؤرّخة في 23 أبريل/نيسان 2020، والتي اطلّعت عليها منظمة العفو الدولية، أُتهم عشرة مُشتبه بهم، تضمنوا أربعة مسؤولين تنفيذيين صينيين لدى شركة "بيغو" المحدودة والمالكة لتطبيق "لايكي"، بـ "تكوين جماعة إجرامية منظمة". وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الشركة مُسجّلة قانونًا، بينما أُغلقت التحقيقات ضد مسؤوليها التنفيذيين. وفي اجتماع مع سفير الصين لدى القاهرة، في 30 أغسطس/آب 2020، أكّد النائب العام أنه لم تُتخذ أي إجراءات تحفظية ضد الشركة أو مسؤوليها التنفيذيين، "في ظل التفرقة بين المسؤولية الفردية ومسؤولية الشركة". وأعرب السفير الصيني عن احترامه لـ "عادات وتقاليد المجتمع المصري". وفي 20 يونيو/حزيران 2021، أُدين ثلاثة رجال مصريين وحُكم على كل منهم بالسجن لمدة ستة أعوام ودفع غرامة مالية قدرها 200 ألف جنيه

مصري (حوالي 12800 دولار أمريكي)؛ على خلفية القضية ذاتها، بسبب مساعدتهم حنين حسام ومودة الأدهم في ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر، كما زُعم.

**لغة المخاطبة المفضلة:** اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 13 مايو/أيار 2022**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة:** حنين حسام، ومودة الأدهم (صيغ المؤنث)

**رابط التحرك العاجل السابق:**

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4443/2021/ar/>